جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

صعوبة تحديد الاهداف الامنية

العميد محمد انور البصول

الرياض

1414 هـ - 1993 م

صعوبة تحديد الأهداف الأمنية

العميد محمد أنور البصول(*)

المقدمة:

يحتل التخطيط الأمني مكانة مرموقة في العملية الإدارية الشرطية فهو يمثل احد المقومات الهامة المرشدة للنشاطات الأمنية العديدة والمتنوعة وأساسا تقوم عليه بقية الوظائف الادارية. وإذا كان التخطيط ضروريا على مستوى جميع القطاعات فانه اكثر لزوما بالنسبة لقطاع الأمن العام. وتنبع أهميته من أهمية الأهداف الأمنية ودوره في تحقيقها من جهة. ومن طبيعة الواجبات الأمنية وما تتسم به من أبعاد وخصائص من جهة أخرى فلا يمكن لجهاز الأمن في أي بلد ان يحقق أهدافه بفاعلية وكفاءة الا من خلال التخطيط العلمي.

وتبرز الحاجة للتخطيط في اطار الأجهزة الأمنية متى عرفنا جسامة وتنوع الواجبات التي تضطلع بها في المجتمع المعاصر فلم تعد هذه الواجبات قاصرة على مجالها التقليدي في مكافحة الجريمة وانما اتسع نطاقها وامتد ليشمل وظائف أخرى حتى غدت عنصرا أساسيا في المجتمع. ولما كانت هذه الواجبات في تزايد واتساع مستمرين متطورة تبعا لتطور المجتمع الذي لايكف عن التغيير فلا يجوز أن تتخلف

(*) مديرية الأمن العام، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

الخطط الأمنية عن مواكبة الخطط الشاملة بل ينبغي أن تواكبها وتندرج في اطارها.

ونتيجة للوعي المتزايد بدور التخطيط وضرورته لتحقيق أهداف الأمن السامية فقد لقي اهتماما من الدول العربية فحرصت على أن تضمن الهياكل التنظيمية لأجهزتها الأمنية جهة متخصصة تقوم على وظيفة التخطيط. ولما للتخطيط من أهمية فاعلة فقد أصبح يتغلغل في معظم مجالات العمل الأمني وأخذ يتسرب إلى المسائل الفرعية. كالتخطيط للتدريب. والتخطيط لأمن المؤتمرات إلى غير ذلك، وما هذه الندوة العلمية المتخصصة التي تعقد في رحاب المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب حول موضوع «التخطيط الأمني» والتي يشارك فيها نخبة من ذوي الفكر والمتخصصون في هذا المجال إلاّ شاهد على ذلك وتأكيد على الدور الريادي لهذا المركز في تحديث مسيرة العمل الأمني العربي لتحقيق الأهداف الأمنية على مستوى الوطن العربي، وتتعاظم أهمية التخطيط في ظل السياسة التي ينتهجها جهاز الأمن العام الأردني والتي تهدف إلى تحقيق الأمن بمفهومه الشامل الأمر الذي يقتضي تطوير أساليب وتحسين فعاليته وكفاءته بشكل مستمر حتى يتمكن من أداء رسالته على أكمل وجه.

ويجابه التخطيط الأمني العديد من الصعوبات التي تؤدي إلى ضعف كفاءته أو فشله في بعض الأحيان. ولعل من أبرز هذه الصعوبات تلك المتعلقة بالخطة والنهج المتبع لمعرفة أسباب عدم نجاح الخطة هو معرفة المعوقات التي تعترضها.

ويهدف هذا البحث إلى القاء الضوء على المعوقات المتعلقة بأهداف الخطط الأمنية والخروج بتوصيات محددة لتخطي هذه المعوقات معتمدين في ذلك على:

أ ـ الدراسات النظرية في مجال التخطيط انطلاقا من توافق التخطيط الأمني مع التخطيط الاداري في معظم النواحي.

ب ـ التجربة الذاتية للباحث وما توفر له من ملاحظات في ميدان العمل الشرطي وتاسيسا على ما تقدم سنتناول في هذا البحث:

أولا: الأهداف الأمنية كعنصر من عناصر التخطيط.

ثانيا: الصعوبات التي تواجه تحديد الأهداف الأمنية.

ثالثا: النتائج والتوصيات.

الأهداف والتخطيط الأمني:

توجد المؤسسات بما فيها مؤسسة الأمن العام من اجل تحقيق أهداف معينة والتخطيط هو الأسلوب العلمي الذي يرمي لتحقيق هذه الأهداف بالوسائل المناسبة وتقتضي طبيعة الخطة المكتملة الجوانب مراعاة عدد من الاجراءات المنطقية عند اعدادها، يأتي في مقدمتها تحديد وصياغة الأهداف العامة والجزئية بوضوح تام.

ويتفق التخطيط الأمني مع التخطيط الاداري في مفهومه العام فهو لايعدو أن يكون تدبيرا يرمي لتحديد الوسائل والأساليب التي تكفل تحقيق أهداف المؤسسة الأمنية فأهداف المؤسسة الأمنية والحالة هذه تمثل عنصرا رئيسا في خططها. وينظر إليها كموجه للجهود

والنشاطات التي يقوم بها أعضاء القوة. وكلما كانت هذه الأهداف محددة واضحة ومفهومة بشكل جيد من أفراد القوة فانهم يسعون لتحقيقها. فهي إذاً بمثابة المحور الرئيس الذي تدور حوله ومن أجله عملية التخطيط الأمني.

وعملية وضع الأهداف وتحديدها في الخطط الأمنية ليست بالسهولة التي قد تبدو للبعض وإنما أصبحت تتسم بالصعوبة والتعقيد لأنها تتأثر بالعديد من العوامل الخارجية التي قد يصعب التحكم بها سواء كانت عوامل اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية. الأمر الذي يتطلب ألا ينظر إليها كعملية جامدة وإنما هي «ديناميكية» قابلة للتغيير حسب متطلبات واحتياجات الظروف المحيطة والتي تمر بها.

فما أهداف المؤسسة الأمنية التي توضع الخطط من أجل تحقيقها؟ وما سماتها المميزة؟ وما الصعوبات التي تعترضها، وأفضل الحلول لتخطيها؟

هذا ما سنحاول أن نعرض له بايجاز وعلى النحو التالي:

- أهداف الخطط الأمنية.
- انواع الأهداف.
- الصعوبات التي تواجهها.

أهداف الخطط الأمنية:

يعرف الهدف بأنه تعبير يدل على النتيجة المراد الوصول اليها. فأهداف الخطط الأمنية هي النتائج التي تصبو المؤسسة الأمنية إلى

تحقيقها. ولذلك فإن هذه الأهداف تنبثق من أهداف المؤسسة الأمنية ذاتها.

وتضطلع الأجهزة الأمنية في أية دولة برسالة انسانية سامية تنطلق من مسئوليتها عن توفير أسباب الأمن والنظام في المجتمع وتهيئة حياة يسودها الاستقرار والامان لافرادها ومهما قيل عن اهمية هذه الرسالة فلن نفيها حقها فلا حرية ولا رخاء. ولا تقدم أو بناء بدون مناخ يسوده الأمن والاستقرار.

ولما كانت القوانين والأنظمة وتقارير المراجعة الادارية بمثابة حجر الاساس في عملية وضع الأهداف فاننا سنعمد إلى استخلاص أهداف الخطط الأمنية من خلال تحليل الاختصاصات والواجبات الموكولة للمؤسسة الأمنية طبقا للقوانين والأنظمة. فاذا اخذنا على سبيل المثال. قانون الأمن العام في المملكة الاردنية الهاشمية نجد أنه ينص في مادته الرابعة على واجبات قوة الأمن الرئيسة على النحو التالي:

١ ـ المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال.
٢ ـ منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
٣ ـ إدارة السجون وحراسة السجناء.
٤ ـ تنفيذ القوانين والانظمة والأوامر الرسمية المشروعة ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.

٥ ـ استلام اللقطات والأموال غير المطالب بها والتصرف بها وفق أحكام القوانين والأنظمة.

٦ ـ مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.

٧ ـ الاشراف على الاجتماعات والمواكب العامة في الطرق والأماكن العامة.

٨ ـ القيام بأية واجبات أخرى تفرضها التشاريع المرعية الاجراء.

اما المادة الثانية من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام هيئة الشرطة في مصر فقد حددت اختصاصات هيئة الشرطة على النحو التالي:

«تختص هيئة الشرطة بالمحافظة والأمن وعلى الاخص منع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والاعراض والأموال. وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات».

وباستعراض هذه النصوص وغيرها من النصوص التي تنظم اختصاصات الأجهزة الأمنية في الدول المعاصرة يمكننا ان نقسم الأهداف التي تسعى لتحقيقها على النحو التالي:

أ ـ مكافحة الجريمة:

ويعد دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة من الثوابت. فقد حظيت مشكلة الجريمة باهتمام الأجهزة الأمنية منذ القدم ولا تزال تحتل المكانة الأولى بين أهدافها. فأخبار مكافحة الجريمة تتصدر نشرات الأخبار والصحف في الأحداث اليومية. بل إن من أبرز ما

تضمنه البرنامج الانتخابي للرئيس الامريكي المنتخب للفترة القادمة «جورج بوش» اهتمامه بوضع سياسة لمكافحة الجريمة.

ويتم مكافحة الجريمة عن طريق اتخاذ ثلاثة أنواع من التدابير:

- النوع الأول: تدابير منعية عن طريق ازالة العوامل والظروف التي تنشأ الجريمة في ظلها أو وضع العوائق التي تصعب ارتكابها ويطلق عليها التدابير الوقائية.
- النوع الثاني: تدابير قمعية وهي التي تستهدف ملاحقة الجريمة بعد وقوعها لضبطها والقبض على مرتكبيها واحالتهم للجهات القضائية المختصة.
- النوع الثالث: فهي تدابير المعالجة الملائمة لظروف ارتكاب الجريمة والحالة الشخصية للمجرم.

ب - حفظ النظام:

ويتم ذلك عن طريق مراقبة نشاط الأفراد وتوجيه مسار هذا النشاط بشكل يضمن عدم الإخلال بالنظام وبما لا يتعارض مع الحريات المكفولة قانونا كمراقبة الاحتفالات العامة. والمحافظة على النظام في الملاعب في المباريات الرياضية.

جـ - توفير السكينة العامة:

ويقصد بها المحافظة على حالة الهدوء والراحة في المجتمعات ومنع كل ما من شأنه المضايقة أو الازعاج للجماعة كاستعمال مكبرات الصوت أو الزوامير في الحفلات وغير ذلك.

د ـ المساهمة في رعاية الأحداث بأسلوب علمي وحل كثير من المشكلات الاجتماعية.

هـ ـ تقديم الخدمات العامة:

وتؤدي أجهزة الأمن في المجتمعات المعاصرة العديد من الخدمات العامة كحالات نقل المرضى والمصابين إلى المستشفيات. ومساعدة السائحين ونقل شكاوى المواطنين إلى السلطات المختصة كحالات انقطاع التيار الكهربائي وغير ذلك، وما تقدمه من خدمات في مواجهة الكوارث العامة كعمليات الإنقاذ والإغاثة.

و ـ تطبيق القوانين والأنظمة:

فجهاز الأمن مكلف بتطبيق عدد كبير من القوانين والانظمة.

مستويات الأهداف وكيفية تحديدها:

لقد بينا فيما سبق الأهداف العامة الرئيسة للمؤسسة الأمنية والسمات التي تتميز بها هذه الأهداف. وذلك من خلال تحليل المهام والواجبات التي تضطلع بها بموجب القوانين والأنظمة وأوضحنا أن هذه الأهداف تعد بمثابة الموجه العام لجميع النشاطات في الجهاز الأمني.

ويجدر التوضيح بأن وضع هذه الأهداف لايكفي ليتعرف كل من العاملين في الجهاز على ما هو مطلوب منه والجزء الذي يخصه من

تلك الأهداف ليكون بالتالي مسئولا عن تحقيقها. فتحديد الأهداف العامة يعتبر الخطوة الأولى التي ينبغي القيام بها باهتمام متزايد. وهي تقدم وصفا عن النظرية الشاملة للقوة الشرطية واتجاهاتها. كما أنها ذات أثر فاعل في تشكيل تنظيمها.

وحيث أن هذه الأهداف تتصف بالتعدد والتنوع والتفاوت في الأهمية من جهة والعمومية والاتساع من جهة أخرى فإن تحقيقها يقتضي تجزئتها إلى أهداف فرعية على مستوى كل وحدة من وحدات الجهاز. فيكون لكل وحدة في القوة الشرطية أهداف قريبة تعمل على تحقيقها بدلا من ولوجها مداخل واسعة فضفاضة. على أن تكون الأهداف الفرعية منبثقة من الأهداف العامة ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا. وبذلك يمكن تحديد انجازات معينة على مستوى كل وحدة.

وهكذا يتضح بانه يمكننا تصنيف الأهداف على مستويين:

١ ـ أهداف عامة:

وهي بالنسبة لجهاز الأمن الأهداف الرئيسة التي سبق ذكرها.

٢ ـ أهداف فرعية أو قريبة:

ويقصد بها الأهداف على مستوى كل وحدة من وحدات الجهاز وبالتالي يكون هناك أهداف على مستوى الإدارة وأهداف على مستوى الأقسام والمراكز الأمنية وأهداف على مستوى الإشراف الأول.

ولاشك أن ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف جزئية قابلة للتنفيذ ليس عملا سهلا الا أنه من الأهمية بمكان في الإدارة الشرطية ويوصي

كُتاب الإدارة ونحن نتفق معهم باتباع نظام الإدارة عن طريق تحديد الأهداف القريبة كوسيلة لتنسيق الاستراتيجية لادارة القوة الشرطية مع مراعاة أنه ليس الاستراتيجية الوحيدة ولكنه يتضن جميع العناصر الحيوية التي تؤكد على أهمية اتباعه[1]

فالأهداف القريبة تمثل حلقة الوصل بين الأهداف العامة وبين الأهداف الأدائية في خطط التنفيذ.

ولكي تنجح المؤسسة الأمنية في تحقيق أهدافها الرئيسة فإن من أولى المتطلبات ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف جزئية قريبة قابلة للقياس في كل مستوى من مستويات التنظيم شريطة أن ترتبط كل من هذه الأهداف القريبة ببعضها وبالأهداف العامة وأن تتفق وتتفاعل أهداف كل مستوى مع المستوى الأعلى التابع له لتشكل اطاراً تتناسق به النشاطات المختلفة للقوة.

شروط تحديد الأهداف:

يشترط في تحديد الأهداف بشكل عام ما يلي:

١ ـ الوضوح والدقة:

ينبغي أن تكون الأهداف واضحة ومفهومة ليس من قبل الجهة التخطيطية فحسب وإنما من قبل جميع الأفراد المعنيين بتحقيقها في

---

1 – A. J. P. Buttler; Police Management page 9.

المؤسسة الأمنية وعدم وضوح الأهداف وفهمها من قبل أعضاء القوة كثيرا ما يكون سببا رئيسا من أسباب عدم تحقيقها. وذلك نتيجة عدم معرفة الدور المطلوب منه ولكي تكون كذلك ينبغي أن تكون مكتوبة بصورة دقيقة.

٢ ـ الواقعية:

يجب أن تكون الأهداف واقعية بحيث يمكن تحقيقها من خلال الامكانات المتاحة ولايجوز أن تكون أهدافا خيالية مبالغا فيها سواء من حيث العدد أم النوع والمبالغة في تعداد الأهداف أو نوعها يؤدي إلى نتائج عكسية. وذلك عندما تظهر عدم القدرة على تحقيقها. فعشرة أهداف يتم اختيارها ضمن نطاق الامكانات المتاحة ويتحقق منها ثمانية افضل من وضع عشرين هدفا مبالغا فيها لا يتحقق منها سوى خمسة أهداف فقط.

ويراعي في مجال الامكانات المتاحة اقتران الأهداف بالسلطات اللازمة فينبغي تفويض السلطات الكافية لكل وحدة بقدر ما يكفي لانجاز هذه الأهداف.

٣ ـ القابلية للقياس:

يجب تجسيد الأهداف بصورة قابلة للقياس ما أمكن ذلك. ويرى البعض أنه إذا كنت لا تستطيع قياس هدف فالأولى أن تنساه

فإذا لم تكن هذه الأهداف قابلة للقياس تصبح مجرد شعارات أو على الأكثر مجرد نوايا حسنة[1]

وتقتضي القابلية للقياس تحديد مدى زمني معين للأهداف. بالاضافة إلى تعبير وصفي للهدف كأن يقال تخفيض عدد جرائم السرقات الواقعة على المنازل بمقدار ١٠٪ من غير تكبد زيادة في النفقات أو أوقات اضافية وذلك خلال فترة زمنية محددة.

٤ ـ مشاركة العاملين في تحديد الأهداف:

ينبغي اشراك العاملين في تحديد الأهداف كلما كان ذلك ممكننا ويترتب على مشاركة العاملين في تحديد الأهداف حسن تعاونهم وزيادة حماسهم للقيام بما يطلب منهم كما يشجعهم على المبادرة والابتكار ويحفزهم لتحقيقها.

٥ ـ انسجام الأهداف مع القيم السائدة في المجتمع واتفاقها مع الأهداف القومية.

٦ ـ الترابط بين الأهداف:

يجب أن تكون الأهداف مترابطة مع بعضها البعض بطريقة تحدُّ من تنازعها وتضاربها وتضمن توافقها وتفاعلها من أجل تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة الأمنية. فيراعى أن تكون أهداف

---

١ ـ الدكتور سيد هواري، الإدارة بالأهداف والنتائج أسلوب فعال للإدارة بالمشاركة لتطوير المنظمات، ص: ٦

الادارات مترابطة ومتفقة مع أهداف قوة الأمن الرئيسة وأهداف الأقسام مترابطة ومتفقة مع أهداف الادارات التابعة لها وهكذا. ويعد ترابط الأهداف من الأمور الأساسية الضرورية لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة الأمنية.

من يقوم بتحديد الأهداف؟

تقع مسئولية تحديد الأهداف العامة لجهاز الأمن في أي بلد على كاهل الإدارة العليا في الجهاز الا أن من المفيد في مثل هذه الحالات أخذ رأي المرؤوسين بطريقة غير مباشرة.

اما تحديد الأهداف الجزئية فتقوم به الوحدات التابعة. فتقوم كل ادارة مثلا بتحديد أهدافها المرتبطة والمتفقة مع الأهداف العامة. والطريقة المثلى ان تقوم الإدارة بمشاركة المرؤوسين فيها بوضع أهدافها والتنسيب للإدارة العليا ليصار إلى إقرارها. وكذلك الأمر بالنسبة للأقسام وهكذا بالتسلسل حسب مستويات التنظيم.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن أهداف قوة الأمن الرئيسة «الأهداف العامة لجهاز الأمن» تتعلق بجميع الوحدات التابعة لها الأمر الذي يتطلب من هذه الوحدات معرفة وفهم هذه الأهداف قبل ان تقوم بوضع أهدافها الجزئية وينطبق ذلك على أهداف الإدارات بالنسبة للأقسام التابعة لها وحتى أدنى مستوى في التنظيم.

وتتفاوت درجة تعلق كل هدف من هذه الأهداف الجزئية في الوحدات المختلفة تبعا للظروف التي تمر بها وبالتالي يختلف ترتيب

أولوياتها. فقد تحتل مكافحة جرائم سرقات المنازل مثلا أولوية خاصة في أحد المراكز الأمنية بينما نجد حوادث السير تحتل أولوية في مركز آخر وهكذا.

وينبغي التساؤل عند تحديد الأهداف القريبة في كل مستوى من مستويات التنظيم عن مدى مساهمة هذا الهدف في حالة تحقيقه في الوصول إلى الهدف العام. فإذا كانت الاجابة بالنفي فمن غير المناسب متابعة هذا الهدف.

والإدارة العليا في العادة غير معنية بتحديد الأهداف الجزئية ولكن الأمر في التخطيط الأمني يكتسب طابعا خاصا. فكثيرا ما تكون هذه الأهداف على غاية من الأهمية والحساسية سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية الأمر الذي يستلزم اشتراك الإدارة العليا بإقرارها.

الصعوبات التي تواجه الأهداف في التخطيط الأمني:

إن جهاز الأمن العام جهاز خدمات يحتاج اليها المجتمع في نشاطه الحيوي وإذا أمعنا بالأهداف العامة التي يسعى الجهاز لتحقيقها نجد أنها تتسم بعدد من الأبعاد والخصائص من أبرزها ما يلي:

١ ـ اتساع نطاقها وتنوعها:

فهي تتعدد وتتنوع حتى تكاد تمتد إلى جميع ميادين الحياة. وهي في تزايد مستمر حتى اصبحت تستهدف «الصداقة لكل من يحتاج اليها»[1].

٢ ـ تغير هذه الأهداف تبعا لتغير المجتمعات:

بل إنها تتغير بتغير ظروف المجتمع نفسه مما يتطلب مواكبة خطط تطوير الأجهزة الأمنية لتطوير المجتمعات.

٣ ـ إن عالم العمل الأمني وعلى الأخص في مجال مكافحة الجريمة ليس منتظما ولا وديا ومن الصعب التنبؤ بمجرياته فحجم الجريمة عرضة للتغير بشكل فجائي كما أنه لايوجد أسلوب محدد لارتكابها.

ولكي يتمكن جهاز الأمن في أي دولة من تحقيق هذه الأهداف بفاعلية وكفاءة فإن الأمر يتطلب وجود نظام تخطيط فعال يعتمد على تحديد أهداف قابلة للقياس في كل مستوى من المستويات ومن ثم ترجمة هذه الأهداف إلى أهداف أدائية لكي يتمكن العاملون على مستوى الفرد من معرفة ما هو مطلوب منهم.

مما تقدم وعلى ضوء هذه الأبعاد والخصائص يمكننا ان نقف على المعوقات المتعلقة بالاهداف في التخطيط الأمني وأهمها ما يلي:

---

1 - A. J. P. Butler; Police management page 13.

١ ـ عدم وضوح الأهداف:

ينبغي أن تتسم أهداف الخطط الأمنية بالبساطة والوضوح والدقة حتى تكون مفهومه من قبل الجميع. ويلاحظ ان بعض الخطط الأمنية يكتنفها الغموض والتعقيد بسبب عدم دقة صياغتها أو عدم توضيحها للمرؤوسين المعنيين بالتنفيذ الأمر الذي يترتب عليه الحد من كفاءتها والفشل في تحقيقها.

٢ ـ عدم الواقعية في تحديد الأهداف:

تلجأ بعض الجهات التخطيطية في الأجهزة الأمنية إلى وضع أهدافها بصورة مبالغ فيها. سواء أكانت هذه المبالغة من الناحية الكمية «العددية» أم من الناحية النوعية، فمن الناحية العددية تقوم بوضع أهداف كثيرة العدد مما يؤدي إلى عدم اعطاء الاهتمام الكافي لكل منها. أما من الناحية النوعية فيحدث ان تقوم بوضع أهداف خيالية يتعذر تحقيقها في نطاق الامكانات المتاحة من كوادر بشرية وامكانات مادية، ولقد أثبتت التجارب ان وضع أهداف خيالية يترتب عليه العجز عن تحقيقها وبالتالي إحداث خيبة أمل وتذمر لدى الجمهور.

٣ ـ الصعوبة في وضع أهداف قابلة للقياس:

تتسم مجالات العمل الأمني بطبيعة خاصة. فجهاز الأمن كما سبق أن ذكرت هو جهاز خدمات يصعب في كثير منها تحديد معيار

لقياسها بشكل دقيق ويزداد الأمر تعقيدا إذا لم يشتمل الهدف على العناصر التي تجعله قابلا للقياس[1]

فلو أخذنا على سبيل المثال هدف منع الجريمة أو على الأصح الحد من وقوعها كأحد أهداف قوة الأمن الرئيسة لوجدنا أن هناك صعوبة تكمن بوجود وسيلة يمكن عن طريقها معرفة عدد ونوع الجرائم التي كان يمكن أن تقع لولا الجهود التي بذلت في سبيل منعها وحتى مع إضافة تعبير وصفي للهدف ومع وجود مدى زمني لتخفيض أعداد جرائم السرقات الواقعة على المنازل بنسبة ١٠٪ خلال مدة محددة. فإن هذا القياس المباشر ليس سهلا تحديده لوجود عدد من العوامل تؤثر في معدل الابلاغ عن مثل هذه الجريمة هذا فيما إذا كان الهدف رقميا ولكن الصعوبة تبدو بصورة أوضح في الهدف النوعي كتحسين علاقة الشرطة مع المجتمع فإن قياس مثل هذا الهدف أمر بالغ الصعوبة يتوقف على عدد من الاعتبارات منها تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الشرطة وسلوكيات رجل الأمن في الشارع العام واثناء التعامل مع جميع القطاعات وغيرها، ولايعني ذلك أن قياس مثل هذه الأهداف مستحيل. وينصح عادة باستعمال عدة معايير لهذه الغاية بدلا من معيار واحد.

١ ـ يرى كتاب الادارة أنه ينبغي أن تتوافر أربعة عناصر أساسية في الهدف حتى يكون قابلا للقياس هي: عنصر الزمن، العنصر الكمي، عنصر النوع، عنصر التكاليف.
انظر في ذلك: الدكتور سيد هواري، الإدارة الأصول والأسس العلمية، ص: ٣٦.

٤ ـ عدم مشاركة المستويات الأدنى بوضع الأهداف:

يقوم بعض الرؤساء بفرض أهداف معينة على مرؤوسيهم الأمر الذي ينجم عنه تجاهل الخبرات الفنية والإدارية لكثير من المرؤوسين مما يؤدي بالتالي إلى عدم مشاركتهم الفعالة. وفقدان حماسهم للقيام بما هو مطلوب منهم فمشاركة المستويات الأدنى بوضع الأهداف يسهم بشكل إيجابي وفعال في تشجيعهم وحفزهم على تحقيقها.

٥ ـ التركيز على اوهداف القصيرة المدى بغية الحصول على نتائج سريعة وسهلة على حساب نتائج كبيرة هامة. وعدم الاهتمام بالأهداف البعيدة المدى[1]

٦ ـ التنافر وعدم الانسجام بين الأهداف الموضوعة:

يعتبر ترابط الأهداف وتفاعلها أحد الشروط الحيوية الواجب مراعاتها عند تحديدها. ولكن يحدث أحيانا في مجالات العمل الأمني أن توضع أهداف متضاربة يتعذر تنفيذها معاً مما يضعف من كفاءتها فقد يتطلب مثلا هدف تخفيض جرائم سرقات المنازل بنسبة معينة سحب بعض الأفراد من أعمال حيوية موكولة اليهم كالنجدة والسير مما يؤثر عكسيا على أهداف مجال السلامة على الطرق.

---

١ ـ الدكتور عبدالهادي دره، الإدارة بالأهداف فلسفة ومدخل فعالان في الإدارة، مجلة الإدارة العامة، الرياض ـ المملكة العربية السعودية العدد ٢٩ مايو ١٩٨١، ص: ٥١.

والجدير بالذكر في هذا المجال أنه ينبغي الحرص على تحديد الأقسام التي ستشارك في إنجاز هذه الأهداف وتنسيق جهودها في هذا الاتجاه.

٧ ـ نقص المعلومات والبيانات أو عدم دقتها:

يعتمد نجاح الأهداف في الخطط الأمنية على مدى دقة المعلومات والبيانات اللازمة. ويلاحظ في مجال التخطيط الأمني أن مصادر هذه المعلومات وإن كانت متعددة إلا أن هناك صعوبة في الحصول عليها بصورة دقيقة ترجع أسبابه اما إلى عدم الوعي التخطيطي واما إلى الطبيعة الخاصة التي تتسم بها مجالات العمل الأمنية ونضرب مثلا على عدم الوعي التخطيطي في الخطط الأمنية ما نلاحظ عند اعداد خطة موازنة القوى البشرية والآليات للادارات التابعة لمديرية الأمن العام. حيث يحاول الرؤساء في هذه الادارات اعطاء بيانات غير دقيقة بهدف الحصول على اعداد كبيرة من القوى البشرية والآليات. ويقابله من الجهات المسئولة تخفيض الأعداد المطلوبة فيصبح الشعار لدى الوحدات في هذا المجال «اطلب الكثير لتحصل على القليل» اما من حيث الطبيعة الخاصة التي تتسم بها مجالات العمل الأمني وتأثيره على دقة المعلومات والبيانات فإن الخوف من الانتقام قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم التبليغ عن الجرائم وبالتالي لايعطي تقرير الاحصاءات الجرمية صورة دقيقة عن الوضع الجرمي فضلا عن الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على عدم التبليغ مثل نوع المعاملة التي يتلقاها من يقوم بالابلاغ. ومدى الثقة في الجهاز الأمني.

النتـائج والتوصيـات

لعل من المفيد في ختـام هذا البحث أن نعـرض للنتائـج التي تم التـوصل إليهـا. وأن نقدم بعض التـوصيات مـراعين فيهـا ان تكون ذات طابع علمي مستمـدة من موضـوعات البحث من نـاحية وقـابلة للتطبيق من ناحية أخرى.

أولا: النتائج:

١ ـ إن تحقيق الأهداف الأمنية في المجتمـع المعاصر يتـطلب التخطيط فلا يمكن لجهاز الأمن في أي بلد أن يحقق أهدافه بفاعلية وكفـاءة إلا من خلال التخطيط العلمي. ومن هذا المنطلق لقي التخطيط الأمني اهتمـاما خـاصاً من قبـل الأجهزة الأمنيـة في جميع الـدول المتقدمة والنامية على السواء.

٢ ـ تؤدي عمليـة تحديـد الأهداف الأمنيـة دور الموجـه العـام لجميـع النشاطات في جميع مجالات العمل في الجهاز الأمني.

٣ ـ تصنف الأهداف من حيث مستوياتها إلى نـوعين: أهـداف عامـة وأهداف جزئية قريبة. والأهداف القريبة تمثل حلقة الوصل بـين الأهداف العامة والأهداف الأدائية. ولكي تنجح المؤسسة الأمنية في تحقيق أهدافها الرئيسة العامة، فإن من أولى المتطلبـات ترجمـة الأهداف العامـة إلى أهداف جـزئية قـريبة قـابلة للقياس في كـل مستوى من مستويـات التنظيم. وتقـع مسئوليـة تحديـد الأهداف العامة على عاتق الإدارة العليا في الجهاز أما الأهداف الفـرعية

فهي من مسئولية الرؤساء في كل مستوى من مستويات التنظيم شريطة أن يشارك المرؤوسون في تحديدها.

٤ ـ ان الأهداف بطبيعتها يجب أن تكون واضحة ومفهومة من قبل الجميع وتتسم بالواقعية والقابلية للقياس والترابط فيما بينها.

٥ ـ يواجه تحديد الأهداف الأمنية العديد من الصعوبات التي تحد من كفاءتها وتؤدي في بعض الأحيان إلى الفشل في تحقيقها وترجع هذه الصعوبات إلى الأبعاد والخصائص التي يتسم بها طبيعة العمل الأمني من ناحية وإلى عدم مراعاة الأصول العلمية الواجبة الإتباع طبقا لقواعد التخطيط الإداري من ناحية أخرى. ومن أبرز هذه الصعوبات عدم وضوح الأهداف والمبالغة في تحديدها ووضع أهداف غير قابلة للقياس ومحاولة بعض الرؤساء فرض أهداف معينة على مرؤوسيهم والتركيز على أهداف قصيرة المدى بغية الحصول على نتائج سريعة وسهلة على حساب نتائج كبيرة وهامة بالاضافة إلى وضع أهداف متنافرة ومتناقضة والصعوبة المتعلقة بنقص المعلومات أو عدم دقتها.

ثانيا: التوصيات:

١ ـ توفير جهة متخصصة وكفؤة تتولى الإشراف على التخطيط الأمني وتخصيص وحدات تخطيط على مستوى الأقسام.

٢ ـ الاهتمام بموضوع التخطيط الأمني في العملية التدريبية وادخاله في مناهج الدورات في معاهد التدريب في الأجهزة الأمنية وخصوصاً في الدورات القيادية وعلى جميع المستويات.

٣ ـ الإهتمام بنشر الوعي التخطيطي عن طريق الندوات والحلقات الدراسية ووسائل الإعلام المناسبة.

٤ ـ توضيح الأهداف في الخطط الأمنية لجميع المعنيين فيها سواء كانوا من الجهات التخطيطية أم من المنفذين وضرورة تفهمهم لها الأمر الذي يتطلب مشاركة المرؤوسين في تحديد الأهداف من جهة وصياغتها كتابة بصورة دقيقة من جهة ثانية.